أسرى الحرية

أحمد سعدات

وقف المراهنة على المفاوضات

يُعتبر الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، أول قائد فصيل فلسطيني يقبع في معتقلات الاحتلال وزنزاناته. وعلى الرغم من صنوف العزل كلها، ومنع التواصل مع عائلته التي لم يرها خلال أول ٤ أعوام من الاعتقال الأخير، فإن ذلك لم يؤثر في صموده، وإنما زاده إصراراً على مواجهة السجّان عبر القيام بكل ما يتطلب منه دوره كقائد في الحركة الوطنية الأسيرة، وكمسؤول أول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ويؤكد سعدات، في إجابة عن أسئلة أرسلتها إليه "مجلة الدراسات الفلسطينية" عبر وسيط إلى سجنه، أن تجربة الاعتقال مكّنته من الابتعاد قليلاً عن تفصيلات العمل القيادي في الخارج، وأتاحت له فرصة إغنائها بالتجربة النضالية في المعتقل.

وبينما يشدد سعدات على ضرورة إنجاز الوحدة الوطنية على أساس وثيقة الأسرى للوفاق الوطني، يعتبر أنه لا يمكن الفصل بين المفاوضات العقيمة الجارية فصولها وحالة الانقسام التي يعيشها الفلسطينيون، وهو يدعو إلى "وقف المفاوضات والكفّ عن المراهنة عليها، أو على الأقل التزام الفريق المسؤول عنها بالشروط والأسس التي وضعها في وقت سابق للعودة إلى مسارها الصحيح: وقف الاستيطان؛ قرارات الشرعية الدولية كمرجعية سياسية؛ الإفراج عن الأسرى والمعتقلين." كما يدعو إلى البناء على إنجاز الاعتراف الدولي بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، والتوجه إلى نيل العضوية في مؤسسات الأمم المتحدة كافة.

ويدعو الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى إصلاح حقيقي في بنى منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً المجلس الوطني الفلسطيني، والانتقال بالعلاقات الفلسطينية من دائرة التجاور السياسي إلى تحقيق الوحدة الوطنية على مستوى الأداء والبرنامج.

ويرفض سعدات حصر المقاومة بشكل واحد، وإنما يشدد على ضرورة "امتلاك القدرة على تقديم هذا الأسلوب أو ذاك على غيره من الأساليب في كل ظرف، تبعاً لحاجات هذا الظرف، أو تلك اللحظة السياسية."

سعدات بين جنود إسرائيليين خلال اقتياده إلى إحدى جلسات المحاكمة

تجربة من رحم الاعتقال

■ **تجربة السجن على المستوى الشخصي: ماذا غيرت فيك، كيف تعيش، وماذا تقرأ، وكيف تتابع الأوضاع السياسية، وهل تتسنى لك فرصة الكتابة؟**

□ يمكن القول إن شخصيتي السياسية والحزبية تشكلت وتبلورت في رحم تجربتي الاعتقالية التي كانت متقطعة، الأمر الذي أتاح لي فرصاً لإغنائها بالتجربة النضالية الحية خارج أسوار السجن. فقد أمضيت في السجن ٢٤ عاماً على فترات، وها أنا حالياً أعيش أسيراً كما باقي المناضلين، أوزع نشاطي بين القراءة والتفاعل الوطني والاجتماعي بشأن قضايا نضال الأسرى، أو تثقيف الرفاق داخلياً، أو المشاركة في تدريس إحدى مواد التاريخ المقررة من جامعة الأقصى، ونشاطي الكتابي موظف أساساً لتلبية حاجات منظمة الأسرى الحزبية وبعض قضايا الشأن الوطني العام، وكذلك مشاركة رفاقي في قيادة الجبهة الشعبية في الخارج وفق ما يتاح من فرص وإمكانات. وإذا كان لا بد من الحديث عن تغيير أحدثته التجربة الاعتقالية الحالية، فإنني أقول بإيجاز إن متابعتي كمراقب للأحداث بعيداً عن الغرق

في تفصيلات العمل اليومي السياسي والتنظيمي في الخارج رسّخت قناعتي بصوابية رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأيديولوجية والسياسية والكفاحية، ومواقفها من القضايا المفصلية التي يدور حولها الجدل كالمفاوضات والمصالحة وآفاق الخروج من الأزمة والمأزق الفلسطيني الراهن.

■ **أوقفتك السلطة الفلسطينية في سنة ٢٠٠٢ وتم حجزك في سجن أريحا، وهو سجن بحراسة أميركية ـ بريطانية، وفي سنة ٢٠٠٦ اقتحمت قوات إسرائيلية السجن، ونقلتك أنت ورفاقك إلى سجن إسرائيلي وحكم عليك بالسجن ٣٠ عاماً. هل تشرح لنا تجربة السجن "الدولي"، وكذلك تجربة السجن الإسرائيلي؟**

□ لقد أبرزت تجربة الاعتقال تحت الرقابة البريطانية ـ الأميركية، عمق التشوهات التي ألحقها منهج أوسلو بالوضع الوطني الفلسطيني، إذ جعلتني اتفاقية أريحا وديعة للإسرائيليين في سجن السلطة وبضمانة أميركية، وهذه الوديعة استردتها حكومة الاحتلال عندما احتاجت إلى توظيفها في حملة الانتخابات العامة لحزب كاديما في انتخابات ٢٠٠٦، كما كشفت الغطاء عن مقولة "الحماية"، الاسم الحركي للاعتقال السياسي ولرضوخ السلطة للإملاءات الأمنية الإسرائيلية، والتي دأبت على توظيفها واستخدامها لتبرير عملية الاعتقال أمام الجماهير. فالأميركيون والبريطانيون تواطأوا مع الإسرائيليين، بينما سلّم رجال الشرطة والأمن الفلسطيني أنفسهم للاحتلال، وتركونا مجردين من أي وسيلة للدفاع عن أنفسنا وحريتنا. وللأسف، فإن هذه الخطيئة وما سبقها من خطايا لم يجر استخلاص الدروس والعبر منها، إذ لا تزال مستمرة بمسميات متنوعة. وفي الواقع الملموس فإن المراقبين كانوا هم الإدارة الفعلية للسجن، بينما لم يتجاوز دور المسؤولين الفلسطينيين من وزير الداخلية وحتى أصغر شرطي مستوى تنفيذ الإملاءات والمطالب الجوهرية الإسرائيلية، وكانت النتيجة ليس فقط اعتقالنا، بل أيضاً اعتقال العشرات من المناضلين الذين كانوا في سجن أريحا أو خارجه. أمّا في سجون الاحتلال فالتجربة مختلفة إذ تشكل هذه السجون خنادق لمواجهة الاحتلال ومشاريعه الهادفة إلى كسر إرادة المناضلين أو الانتقاص من حقوقهم الإنسانية، فضلاً عن احتجاز طاقاتهم النضالية بكل ما يعكسه هذا الواقع من مهمات وواجبات مطروحة على المناضلين عامة، وقادة الحركة الأسيرة خاصة.

■ **هل لك أن توجز لنا علاقتك بالعائلة وأنت في الأسر، وعلاقتك بالحفيدة الجديدة؟**

□ عائلتي بالمعنى الضيق أو الأوسع نسبياً كانت وما زالت الطرف الأكثر تضرراً في معادلة حياتي الإنسانية، إذ إنها دفعت ضريبة فادحة جرّاء مسلسل اعتقالاتي المتكررة، لكنها كانت في الوقت نفسه سنداً رئيسياً لمسيرتي النضالية بهذا الشكل أو ذاك. فمثلاً استشهد أخي محمد في ريعان الشباب، كما حُرم والداي وإخوتي وأبنائي وبناتي من رعايتي المباشرة، وفي الاعتقال الأخير حُرم جميع أفراد العائلة من زيارتي منذ اعتقالي قبل ثمانية أعوام، والذين سُمح لهم (الزوجة والابن البكر غسان) بالزيارة، فإنما كان بسبب حملهم الهوية المقدسية التي تسمح لهم بالوصول إلى بوابة السجن من دون الحاجة إلى تصاريح من سلطات الإحتلال،

ومع ذلك تم منعهم من الزيارة لمدة تزيد عن أربعة أعوام ونصف عام، منها ثلاثة أعوام خلال فترة عزلي الانفرادي، وقد اقتصر تواصلي معهم على الرسائل. بإيجاز، كنت مقصراً بامتياز في واجبي نحوهم، وآمل بأن يأتي اليوم الذي أستطيع فيه تعويضهم عن جزء ممّا افتقدوه، ولو جاء ذلك متأخراً. أمّا حفيدتي فولدت ومعها جينات الشبهة الأمنية، ومُنعت من زيارتي لغياب صلة قرابة أولى بيني وبينها، فضلاً عن الأسباب الأمنية التي تُقحم لدى تناول هذه الموضوعات.

التزامات داخل المعتقل وخارجه

■ **كيف تقضي يومك داخل السجن على المستوى الشخصي؟ أيضاً وأنت على رأس الجبهة الشعبية، كيف تتابع شأن التنظيم وانت داخل السجن، هل أن الأسر يحد من نشاطك ويحول دون المتابعة اليومية، أم أنك تعتمد على قيادة الخارج في قيادة الحزب؟**

□ أحاول التوفيق بين التزاماتي الحزبية والوطنية داخل الأسر وخارجه، ومن الطبيعي أن ظروف وجودي داخل الأسر تقيّد قدرتي وطاقتي على القيام بواجبي كأمين عام، وما أعوّل عليه هو روح الفريق لدى الرفاق أعضاء الهيئات القيادية، والنهج الديمقراطي الذي تحتكم إليه هذه في إدارة عملها وممارسة دورها القيادي، والدماء الجديدة الشابة التي رفُدت بها قيادة الجبهة، وخصوصاً أن نسبتها تجاوزت النصف في المؤتمر العام الأخير.

■ **عُقد مؤخراً المؤتمر العام للجبهة الشعبية ولم تعلن نتائج المؤتمر وقراراته، لكن رشح أن خلافات كبيرة سادت المؤتمر وأدت إلى استقالة نائب الأمين العام للجبهة عبد الرحيم ملوح ومجموعة من قيادات الصف الأول. كذلك رشح أن المؤتمر أصر على إعادة ترشيحك مرة أُخرى للأمانة العامة. ألا يعوق استمرار الاعتقال قيادتك الجبهة من جهة، ولماذا لم يتح المجال أمام قيادة جديدة للجبهة الشعبية؟**

□ إن تباين الاجتهادات بين قيادات الجبهة الشعبية أمر طبيعي في حزب يساري ديمقراطي، فنحن لسنا نسخاً كربونية متماثلة، لأن هذا يخالف منطق الحياة. لكن هذا التباين لم يكن سبباً لإخلاء عدد من الرفاق أعضاء قيادة الحزب لمواقعهم القيادية، ولا أقول استقالتهم، فهم ما زالوا أعضاء في الجبهة، وستظل لهم مكانتهم ودورهم في إغناء مسيرتها وتزويدها بخبراتهم النضالية المتنوعة والغنية، كما أن دوافعهم التي أكدوها في وسائل الإعلام المتعددة هي فتح الأبواب أمام العديد من الكادرات الشابة كي تتبوأ مواقعها في الصفوف الأولى. وهنا أجدد تثميني وتقديري لخطواتهم التي رسّخت نهج العديد من القادة المؤسسين أمثال الحكيم وأبو ماهر اليماني وصلاح صلاح وغيرهم. أمّا بشأن إعادة انتخابي أميناً عاماً، على الرغم من وجودي في الأسر، فلم يكن خياري الشخصي بقدر ما كان خيار الرفاق أعضاء المؤتمر

وكادرات الحزب، ومن واجبي احترام هذه الثقة ورفع درجة دوري لمواجهة التحديات التي تعوق إمكانات قيامي بهذه المهمة الواجب.

وثيقة الأسرى لا تزال صالحة

■ **هل في تقديرك، لا تزال وثيقة الأسرى بشأن الوحدة الوطنية صالحة، وإذا كان الجواب "نعم"، فما هي معوقات تطبيقها، وإذا كانت بحاجة إلى تعديل، فما هي التعديلات التي تقترحها؟**

□ لا تزال وثيقة الأسرى أساساً سياسياً صالحاً لإنجاز المصالحة كمدخل لاستعادة وحدتنا الوطنية، وبناء مؤسسات شعبنا السياسية القيادية وفي مقدمها منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية وديمقراطية وفق آلية الانتخاب الديمقراطي، وبمشاركة شعبنا حيثما يمكن ذلك. والوثيقة بصورة عامة جرى تعديلها جزئياً من خلال التوافقات الوطنية التي تبعتها، والحوار الوطني الشامل أو الثنائي بين حركتَي "فتح" و"حماس"، ومن الطبيعي أن تؤدي إلى تطوير وإعادة بناء مؤسسات المنظمة، وخصوصاً المجلس الوطني الفلسطيني، وإلى تعزيز هذه الوثيقة والانتقال بالعلاقات الفلسطينية من دائرة التجاور السياسي إلى تحقيق الوحدة الوطنية على مستوى الأداء والبرنامج، وإن الواقع الذي أفرز وثيقة الوفاق الوطني أبقى بعض النصوص في دائرة الغموض، ولا سيما بشأن الموقف من المفاوضات وتكتيك إدارة الصراع مع الاحتلال بشكل عام.

الخروج من المأزق يحتاج إلى وقف المفاوضات

■ **عشرون عاماً بعد أوسلو، لا سلام ولا دولة، وإنما مفاوضات وانقسام. كيف الخروج من هذا المأزق؟**

□ نتائج المفاوضات على مدار عقدين من الزمن حسمت الجدل في شأن جدوى استمرارها وفق منهج أوسلو والمرجعيات القائمة، ومن وجهة نظري لا يمكن الفصل بين استمرار المفاوضات العقيمة وحالة الانقسام التي يعيشها شعبنا. فأهم ركائز بناء الوحدة الوطنية وثباتها وترسيخها هي اختيارها برنامجاً سياسياً واضحاً وموحداً، وخلاصة للتوافق الوطني بين مختلف قوى وتيارات الحركة الوطنية الفلسطينية، وعليه فإن الخروج من المأزق الراهن بات يحتاج إلى وقف المفاوضات والكفّ عن المراهنة عليها، أو على الأقل التزام الفريق المسؤول عنها بالشروط والأسس التي وضعها في وقت سابق للعودة إلى مسارها الصحيح: وقف

الاستيطان؛ قرارات الشرعية الدولية كمرجعية سياسية؛ الإفراج عن الأسرى والمعتقلين؛ البناء على إنجاز الاعتراف الدولي بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة في إطار رؤية شاملة ترتكز على إعادة ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة مرجعية وقرارات، والمطالبة بأن تنفذها إسرائيل، والعمل لنيل العضوية في كافة مؤسسات الأمم المتحدة، وخصوصاً المحكمة الدولية؛ الشروع في تنفيذ اتفاق المصالحة عبر تأليف حكومة التوافق الوطني فوراً؛ انتظام عمل الإطار القيادي الموقت المعنيّ بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها، من أجل الإعداد لانتخابات المجلس التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني للمنظمة عبر جدول زمني محدد لا يتجاوز ستة أشهر، ويمكن أن يجري تمديد الفترة إذا اقتضت الحاجة ذلك؛ تحشيد جماهير شعبنا، وهذا الأهم، حول رؤية وبرنامج سياسي وطني كفاحي موحد يرتكز إلى المقاومة بأشكالها وأساليبها كافة.

■ **إلى أين ستقودنا المفاوضات؟**

□ مَن يتابع مواقف حكومة الاحتلال وأميركا يجد أن الفرص معدومة أمام تحقيق اتفاق سياسي يجسد قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضيتنا الوطنية، ويستجيب لحقوق شعبنا في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني. ولا أعتقد أن أي قيادي فلسطيني مهما تبلغ مرونته أو تهافته يستطيع الاستجابة للمطالب الإسرائيلية أو الأميركية والتنازل عن ثوابت قضيتنا الوطنية، وعليه فإن أقصى ما يمكن أن تحققه المفاوضات هو استمرار إدارة الأزمة بما يستجيب لحاجة الاحتلال إلى الخروج من عزلته الدولية، واستخدام هذه الأزمة مظلة لاستمرار مشروعه الاستيطاني على الأرض، وفرض رؤيته التي لا يعلو سقفها عن مستوى قيام كيان سياسي فلسطيني (محمية)، على شعبنا وعلى المجتمع الدولي، تحت مظلة احتلال أو مشروع الدولة الموقتة والحل الانتقالي طويل الأمد، كما يحقق لأميركا هدف تنفيس الاحتقان واحتواء الصراع في فلسطين، ويمكّنها من التفرغ للملفات التي تعتبرها أساسية في المنطقة، وخصوصاً الملفين السوري والإيراني.

■ **الحركة الوطنية الفلسطينية بحاجة إلى إعادة بناء. كيف نعيد بناءها، وما هو أفقها السياسي؟**

□ أتفق مع رأيكم أن الحركة الوطنية الفلسطينية تحتاج إلى إعادة بناء، وأعتقد أن نقطة البداية يجب أن تكون بإعادة بناء فصائل العمل الوطني والإسلامي كلها، وضبط إيقاع برامجها وأجندتها بما ينسجم مع الحاجة إلى إعادة الإعتبار إلى إدارة صراع شعبنا في جبهة التناقض المركزي مع الاحتلال، وإعادة الاعتبار أيضاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية كأداة وائتلاف سياسي جامع لوحدة شعبنا بجميع أطيافه السياسية والاجتماعية، وفي كافة أماكن وجوده، وكمرجعية سياسية عليا لقيادة نضال شعبنا وفق قواعد الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة وأسسها. وفي تقديري، فإن الأفق السياسي يجب أن ينطلق على المستوى الاستراتيجي من إعادة تجميع عناصر البرنامج الوطني الذي فككته السياسة البراغماتية الارتجالية للقيادة المهيمنة على منظمة التحرير، وإحكام الربط بين أهدافها

الوطنية الراهنة والتاريخية في الصراع الدائر في فلسطين وحولها، والتي يلخصها حل الدولة الواحدة الديمقراطية الفلسطينية في عموم فلسطين التاريخية، وعلى المستوى التكتيكي، القواسم المشتركة بين مكونات الحركة الوطنية الإسلامية الفلسطينية التي يكثفها البرنامج المرحلي لنضال شعبنا بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

المقاومة الشعبية ليست خياراً وحيداً

■ **يجري طرح موضوعة المقاومة الشعبية كبديل للمقاومة المسلحة. هل هناك تناقض بين المقاربتين ولماذا، أمّا إذا كانتا تتكاملان فكيف يبنى هذا التكامل؟**

□ إن النضال اليومي للحركة الأسيرة يشكل بصورة عامة جزءاً من النضال اليومي الفلسطيني، ومَن يتتبع وضع الحراك الشعبي منذ نحو ثلاثة أعوام يجد أن الحصة الأكبر تمحورت حول إسناد الخطوات النضالية التي خاضتها الحركة الوطنية الأسيرة، وهذا ليس جديداً، فعلى مدار محطات النضال الوطني الفلسطيني كان للأسرى دور بارز ومحرك أساسي لنضال شعبنا الوطني. وعليه فإن أقل ما أَعد به الرفيقات والرفاق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هو أن أكون، ومعي جميع الرفاقَ في قيادة وأعضاء منظمة الجبهة الاعتقالية، عند حسن ظنهم، وفي مستوى الآمال التي يبنونها على دورنا في استنهاض الجبهة وتعزيز حضورها الوطني ورفع شأن الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام.

إن طرح المقاومة الشعبية كخيار نضالي لا يستدعى المفاضلة بين مختلف أشكال النضال وأساليبه، وهذا ما أكّدته تجارب ثورات الشعوب. وحصر المقاومة الشعبية في إطار النضال السلمي يفرغها من مفهومها الثوري، فالانتفاضة الشعبية الفلسطينية الكبرى كانت نموذجاً للمقاومة الشعبية وبوصلة لكوكبة من أشكال وأساليب المقاومة المتميزة: السلمية، والعنيفة، والجماهيرية، والفصائلية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية. فالمنهج السياسي العلمي يرفض منطق تجزئة أشكال المقاومة وأساليبها، كما أن واقع التحديات التي تطرحها سياسات الاحتلال على شعبنا يتناقض مع هذا الفهم، فنحن نواجه عدوانا استيطانياً كولونيالياً شاملاً يجمع بين الأشكال التقليدية لعنف الاحتلال في أقصى درجاته، وسياسة الفصل العنصري، وهذا العدوان يطال جميع مكونات شعبنا في مختلف أماكن وجوده، وعليه فإن المطلوب الجمع الخلاّق بين جميع أساليب النضال المشروعة لشعبنا، وتقديم هذا الشكل على ذاك، بمعنى تحديد الشكل الرئيسي الذي يشكل محوراً لتناغم أساليب المقاومة كلها أينما تحدده الظروف الملموسة في كل لحظة سياسية ومنعطف وعلى المستوى الوطني العام، فنحن نحتاج أولا إلى البرنامج السياسي الموحد القادر على توظيف المقاومة في توفير مقدمات تحقيقه وإنجازه، وكذلك الموقف والخطاب السياسي الموحدين حول المقاومة، ثم التوافق في الإطار الوطني العام على تحديد الأسلوب الرئيسي الناظم لكافة أشكال الفعل المقاوم، وامتلاك

القدرة على تقديم هذا الأسلوب أو ذاك على غيره من الأساليب في كل ظرف، تبعاً لحاجات هذا الظرف أو تلك اللحظة السياسية المحددة، من دون إسقاط أي أسلوب من أساليب المقاومة. أمّا التذرع بالمقاومة الشعبية السلمية وشعار سيادة القانون ووحدانية سلاح السلطة، فليس أكثر من ذرائع لتبرير مطاردة المقاومة والاستجابة لإملاءات الاحتلال الأمنية، فلا معنى لسيادة القانون إذا تناقض مع منطق شعبنا وحقه في مقاومة الاحتلال، ولا خير في وحدانية السلاح إذا لم يكن موجهاً إلى صدور الأعداء.

■ **كيف تقرأ الثورات العربية، وما هو أثرها في القضية الفلسطينية؟**

□ الثورات العربية جاءت استجابة شعبية لحاجات وضرورات تحقيق التغيير الديمقراطي الثوري لمكونات النظام السياسي العربي في كل قطر. ومع أن ذلك يشكل الأساس العام الناظم لقراءة هذه الثورات في إطارها العام، إلاّ إن الاستخلاصات من قراءة وضع كل ثورة، تتباين من قطر إلى آخر. ويمكن القول إن الثورتين التونسية والمصرية يمكن وضعهما في الإطار المنسجم مع التشخيص السابق، فما يجري فيهما من تفاعلات رسمت المرحلة الانتقالية، هو خلاصة لحراك موازين القوى التي تحكم الصراع الداخلي، والتي أخذت مساراً متغيراً سريعاً وديناميكياً لفعل النشاط الجماهيري الخلاق. أمّا ما تبقى من تجارب، وإن انطلقت من القاعدة نفسها، فقد عكست في بدايتها تطلعات الشعوب العربية إلى انجاز التغيير، غير أن المحاولات الخارجية الناشئة عن محاولات أميركا وعملائها في المنطقة، لخلط أوراقها واحتوائها وتوظيفها بما يخدم مشروعها للشرق الأوسط الجديد، تتطلب الدقة في التقويم وبناء الاستخلاصات، وهنا يجب الفصل بين الأجندات الشعبية والمطالب المشروعة للجماهير العربية في إنجاز التحول الديمقراطي المطلوب لاستعادة كرامتها وحقوقها في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبين الأجندات الدولية والإقليمية التي تستغل قوى الحراك الشعبي لخدمتها ووضعها في خانة الثورات المضادة كما حدث في ليبيا وسورية.

وبصورة عامة، فإن الثورات العربية فتحت الآفاق لمرحلة انتقالية قد تكون طويلة الأمد، وحرّكت الأوضاع الراكدة، وأبقت جميع الاحتمالات واردة وممكنة باستثناء احتمال العودة إلى الوراء، لأن هذا أمر مستحيل. وفي تقديري، فإن كل حراك جماهيري عربي يقرّب الشعوب العربية من إنجاز حريتها وحقوقها الديمقراطية، إنما يؤسس لبناء النضال السياسي العربي على أسس ديمقراطية ودستورية حقيقية، تجسد مضامين الدولة المدنية الديمقراطية، وهذا كله يصبّ في خدمة قضيتنا الوطنية والمشروع النهضوي العربي على المستوى الاستراتيجي. ■